قانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٦
بالتصديق على اتفاقية بين
حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية طاجيكستان
بشأن تشجيع وحماية الاستثمار

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى اتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية طاجيكستان بشأن تشجيع وحماية الاستثمار، الموقعة في مدينة المنامة بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة (١)

صُودق على اتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية طاجيكستان بشأن تشجيع وحماية الاستثمار، الموقعة في مدينة المنامة بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤، والمرافقة لهذا القانون.

المادة (٢)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ٢٢ ربيع الثاني ١٤٣٧هـ

الموافق: ١ فبراير ٢٠١٦م

إتفاقية

بين

حكومة مملكة البحرين

و

حكومة جمهورية طاجيكستان

بشأن

تشجيع وحماية الإستثمار

إن حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية طاجيكستان المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين"؛

ورغبة منهما في إيجاد ظروف ملائمة لتكثيف النشاط الإستثماري لمواطني وشركات أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر؛

وإدراكا منهما بأن تشجيع تلك الإستثمارات وحمايتها المتبادلة بموجب إتفاقية دولية من شأنها حفز النشاط التجاري الفردي والعمل على تدعيم وزيادة الإزدهار في الدولتين.

قد إتفقتا على ما يلي :-

المادة (1)
تعاريف

1- لأغراض هذه الإتفاقية:

(أ) يعني مصطلح "الطرف المتعاقد" و "الطرف المتعاقد الآخر" مملكة البحرين وجمهورية طاجيكستان، حسبما يقتضيه مدلول النص؛

(ب) يعني مصطلح "إستثمارات" جميع أشكال الأصول الموظفة في الإستثمار من قبل مستثمر تابع لأحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانين وانظمة الطرف المتعاقد الأخير، والتى تشمل بصفة خاصة وبدون حصر على:

1- الأموال المنقولة والغير منقولة وأية حقوق الملكية الأخرى، مثل رهون الحيازة العقارية أو الإمتيازات أو الرهون الأخرى وفقاً لقونين وأنظمة الطرف المتعاقد التي توجد الإستثمارات في إقليمه؛

2- حصص وأسهم وسندات دين الشركات، وأي شكل آخر من أشكال المساهمة في الشركات؛

3- الحقوق المطلوبة في الأموال أو أية أعمال تعاقدية ذات قيمة مالية؛

4- حقوق الملكية الفكرية، والشهرة، و العمليات الفنية، والمعرفة؛

5- حقوق الإمتياز الممنوحة بموجب قانون أو عقد، وتشمل إمتيازات البحث عن الموارد الطبيعية، أو تطويرها أو إستخراجها أو إستغلالها.

(ج) يعني مصطلح "الدخل الناشئ عن مطالبات الديون" الدخل الناشئ عن مطالبات الديون بكافة أنواعها، سواء كانت مضمونة برهن أم لا، وسواء كانت تمنح حق المشاركة في أرباح المدين أم لا، و خاصة، الدخل المستمد من السندات الحكومية

والدخل الناتج من الأذون أو السندات، بما في ذلك العلاوات والجوائز المتعلقة بمثل هذه الأذون أو السندات.

(د) يعني مصطلح "العائدات" المبالغ العائدة من أي إستثمار وتشمل دون تحديد الأرباح، والدخل الناشئ عن مطالبات الديون، ومكاسب رأس المال، وأرباح الأسهم، والإتاوات، والرسوم.

(هـ) يعني مصطلح "المستثمر":

1- الشخص الطبيعي الحامل للجنسية والذي يكتسب وضعه كمواطن لأي من الطرفين المتعاقدين أو لديه إقامة دائمة في إقليم ذلك الطرف، وله مشاركة في أنشطة إستثمارية وفقاً لقوانينة المطبقة؛

2- شركات أو مؤسسات أو شركاء تم تأسيسهم وفقاً للقانون الساري المفعول في أي من الطرفين المتعاقدين؛

(و) يعني مصطلح "إقليم":

1- بالنسبة للبحرين، إقليم مملكة البحرين والمناطق البحرية بما في ذلك قاع البحر وما تحته التي تمارس عليها مملكة البحرين حقوق السيادة والسلطة القضائية وفقاً لأحكام القانون الدولي؛

2- بالنسبة لطاجيكستان، جمهورية طاجيكستان وعندما تستخدم في النطاق الجغرافي، المياه الإقليمية والفضاء الجوي فوقها التي تمارس عليها جمهورية طاجيكستان حقوق السيادة والسلطة القضائية، بما في ذلك حقوق الكشف باطن الأرض والموارد الطبيعية، وفقاً لأحكام القانون الدولي والمكان التي تنطبق فيها قوانين جمهورية طاجيكستان؛

2- لأغراض هذه الإتفاقية، أي تغيير في شكل الإستثمارات لا يغير من كونها مؤهلة كإستثمارات، متى كان ذلك التغيير لا يتعارض مع القوانين السارية في إقليم الطرف المتعاقد الذي يستضيف الإستثمارات.

المادة (2)
تشجيع وحماية الإستثمارات

1-يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين بتشجيع وتوفير الظروف الملائمة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر لإستثمار رؤوس الأموال في إقليمه، ومع مراعاة حقه في ممارسة سلطاته المخولة له بموجب قوانينه وأنظمته، يلتزم بالتصريح لرؤوس الأموال المذكورة بالدخول إلى إقليمه.

2- تمنح إستثمارات مستثمري كل من الطرفين المتعاقدين معاملة عادلة منصفة في كل الأوقات وتوفر لهم الحماية الكاملة والأمن في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، ولا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يضعف من خلال معايير غير معقولة أو تمييزية من إدارة أو المحافظة على أو إستغلال أو التمتع أو التصرف في إستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه، وعلى كلا الطرفين المتعاقين إحترام أية إلتزامات يكون قد إرتبط بها فيما يتعلق بإستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (3)
المعاملة الوطنية
والأحكام الأكثر رعاية

1- يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين بمنح إستثمارات أو عائدات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه معاملة لا تقل إمتيازاً عن المعاملة الممنوحة لإستثمارات أو عائدات رعاياه أو لرعايا أي دولة ثالثة.

2- يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين بمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه معاملة لا تقل إمتيازاً عن المعاملة الممنوحة لمستثمريه أو لمستثمري دولة ثالثة فيما يتعلق بإدارة أو عمل أو إستغلال أو تمتع أو تصرف بإستثماراتهم.

3- تطبق المعاملة الواردة في الفقرتين (1) و (2) من هذه المادة على كل هذه الإتفاقية، ما لم يكن على وجه التحديد قد تم استثنائها .

المادة (4)
تعويض الخسائر

1- ينتفع مستثمرو الطرفين المتعاقدين الذين تتعرض إستثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر الى خسائر ناتجة عن حرب أو نزاعات مسلحة أخرى، أو ثورة، أو حالة طوارئ قومية، أو إنتفاضة أو عصيان أو إضطرابات في إقليم الطرف المتعاقد الأخير، يجب على الطرف المتعاقد الأخير منح معاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة الممنوحة لمستثمري أية دولة ثالثة فيما يتعلق برد الحقوق الى أصحابها أو ضمان عوض عن خسارة محتملة أو التعويض أو أية تسويات أخرى، مع كفالة حرية تحويل أموال تلك التعويضات.

2- دون الإخلال بأحكام الفقرة (1) أعلاه، يتم رد حقوق المستثمرين التابعين لأي من الطرفين المتعاقدين، في حالة تعرضها لأي خسائر في أي من الأحوال المشار اليها في تلك الفقرة في إقليم الطرف الآخر ناتجة عن:-

(أ) مصادرة أموالهم بواسطة قوات أو سلطات الطرف الآخر؛ أو

(ب) تدمير ممتلكاتهم بواسطة قوات الطرف الآخر أو سلطاته إذا لم يكن ذلك التدمير قد تم في معركة قتالية أو تطلبته ضرورة الأحوال،

أو تمنح لهم تعويضات كافية مع كفالة حرية تحويل المبالغ الناجمة عن تلك التعويضات.

المادة (5)
نزع الملكية

1- لا يجوز تأميم إستثمارات المستثمرين التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين، أو الإستيلاء عليها، أو إخضاعها لأية إجراءات معادلة للتأميم أو نزع للملكية (يشار اليها فيما يلى بـ "نزع الملكية") في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، ما لم يتم ذلك نزع الملكية لغرض عام يتعلق بإحتياجات ذلك الطرف الداخلية بدون تفرقة وفى مقابل تعويض كاف وفعال يدفع فوراً، على أن يغطى ذلك التعويض القيمة الحقيقية للإستثمارات قبل الإستيلاء عليها مباشرة، أو ذيوع خبر نزع الملكية، أيهما أسبق، ويشتمل ذلك التعويض المعدل اليومي للتعويض يتم إحتسابه بسعر السوق التجاري الإعتيادي حتى تاريخ الدفع، كما يتم دفع ذلك التعويض دون تأخير مع إتاحة الإنتفاع به وضمان حرية تحويله. ويحق للمستثمر المتضرر إجراء مراجعة فورية، وفقاً لقوانين الطرف المتعاقد الذي يقوم بنزع الملكية ، من قبل سلطة قضائية أو سلطة مستقلة تابعة لذلك الطرف، وتقييم الإستثمارات المتأثرة به وفقاً للمبادئ المذكورة في هذه المادة.

2- حيثما يقوم طرف متعاقد بنزع ملكية أصول شركة مؤسسة أو مشكلة بموجب القوانين السارية في أي جزء من أجزاء إقليمه، وتكون في تلك الشركة حصص مملوكة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر،فانه ينبغي الالتزام بتطبيق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة بالقدر اللازم لضمان منح تعويض فوري كاف وفعال للإستثمارات التابعة للطرف الآخر الذين يمتلكون حصص الأسهم المذكورة.

المادة (6)
التحويلات

1- يضمن كل من الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بإستثمارات مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر، حرية تحويل إستثماراتهم بحرية وبدون تأخير وبالعملة الحرة بأسعار العملات السارية في تاريخ التحويل، وتشمل:

(أ) الأرباح، أرباح الأسهم، والدخل من مطالبات الدين، أرباح رأس المال، مدفوعات الإتاوات، الرسوم الإدارية، المساعدة الفنية والرسوم الأخرى، والعوائد الناشئة من الإستثمار؛

(ب) العائدات المتأتية من البيع أو التصفية الكلية أو الجزئية للإستثمار، أو من تصفية الكلية أو الجزئية للإستثمار؛

(ج) المدفوعات التي تمت مقابل عقد من قبل مستثمر أو لإستثماراته، بما في ذلك المدفوعات من قبل قرض؛

(د) المدفوعات الناتجة عن التعويض عن الخسائر أو نزع الملكية؛

(هـ) المبالغ المستحقة وفقاً للمادة (9) من هذه الإتفاقية.

2- بالرغم من أحكام الفقرة (1) من هذه المادة، يجوز للطرف المتعاقد منع أي تحويل وفقاً لقوانينه وعلى أساس منصف وغير تمييزي وبحسن نية في الحالات التالية:

(أ) الإفلاس أو الإعسار أو حماية حقوق الدائنين؛

(ب) إصدار أو تداول أو التعامل في الأوراق المالية؛

(ج) مخالفة جنائية أو إدارية؛

(د) تقارير عن تحويلات العملة أو غيرها من السندات؛

(هـ) ضمان إصدار أحكام قضائية مقنعة.

3- في حالة وجود خطر في ميزانية المدفوعات يجعل من الصعب استخدامها ، يجوز للطرف المتعاقد تقييد نقل القيد مؤقتاً شريطة أن يكون هذا الطرف المتعاقد قد نفذ التدابير أو البرامج وفقا للمواد المتفق عليها لصندوق النقد الدولي والتي لا تتجاوز تلك اللازمة للتعامل مع الظروف المبينة في هذه الفقرة . وينبغي أن تكون هذه القيود التي فرضت على أساس عادل وغير تمييزي وعلى أساس حسن النية، ويتم إخطار الطرف المتعاقد الآخر بها.

المادة (7)
الإستثناءات

الأحكام الواردة في هذه الإتفاقية المتعلقة بمنح معاملة لا تقل رعاية عن المعاملة الممنوحة لمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين أو من دولة ثالثة، لا يجوز أن تفسر على أنها تلزم أحد الطرفين المتعاقدين بمنح مستثمري الطرف الآخر مزايا أية معاملة، أو إمتياز ناتج عن:

(أ) أي اتحاد جمركي قائم أو مستقبلي، أو منطقة تجارية حرة أو مجلس تعاون إقليمي أو أي إتفاق دولي يكون أو يمكن أن يصبح أي من الطرفين المتعاقدين مستقبلاً طرفاً فيه؛ أو

(ب) أي إتفاق أو ترتيب دولي، أو أي تشريع محلي يتعلق كلاً أو أساساً بفرض الضرائب.

المادة (8)
نطاق الإتفاقية

تنطبق هذه الإتفاقية على الإستثمارات التي تمت في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين وفقاً لقوانينه المحلية وأنظمته، من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، سواء قبل أو بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، ومع ذلك، لاتسري هذه الاتفاقية على المنازعات الناشئة قبل دخولها حيز النفاذ.

المادة (9)
تسوية المنازعات بين طرف متعاقد ومستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر

1- لغرض تسوية المنازعات التى تنشأ بين الطرف التعاقد وبين مستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر، سيتم التشاور في ما بين الأطراف لحل المنازعة، حين يكون ذلك ممكناً، ودياً.

2- إذا لم تتم تسوية النزاع خلال ثلاثة شهور تبدأ من تاريخ طلب أي طرف تسوية النزاع، فيحال وفقاً لإختيار المستثمر إلى:

(أ) محكمة مختصة تابعة لدولة الطرف المتعاقد الذي تم الإستثمار في إقليمه؛ أو

(ب) المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار، المنشأ بموجب إتفاقية المركز الدولي لحل منازعات الإستثمار المحررة في واشنطن في 18 مارس 1965؛ أو

(ج) في حال موافقة الطرفين، تشكل هيئة تحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي UNCITRAL.

3- يوافق كل من الطرفين المتعاقدين لتسليم منازعات الإستثمار إلى التوفيق والتحكيم الدولي، ويكون حكم هيئة التحكيم نهائياً وملزماً لأطراف النزاع.

4- لا يجوز في أي وقت لأي طرف متعاقد، الذي يشكل طرف لنزاع، وأثناء إجراءات منازعات الإستثمار، يؤكد كدفاع عن حصانته السيادية.

المادة (10)
النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

1- ينبغي، إن أمكن، تسوية النزاعات التى تنشأ بين الطرفين المتعاقدين بخصوص تفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية.

2- إذا تعذرت تسوية نزاع الطرفين المتعاقدين بالقنوات الدبلوماسية خلال ثلاثة أشهر، يجوز أن يعرض هذا النزاع بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين على هيئة التحكيم.

3- تتكون هيئة التحكيم لكل حالة على حدة كما يلي، في خلال شهرين من تاريخ إستلام طلب التحكيم، يعين كل طرف من الطرفين المتعاقدين عضواً واحداً في هيئة التحكيم. ويقوم هذان العضوان المتعاقدين بإختيار مواطن لمملكة ثالثة يعين رئيساً للجنة التحكيم بعد موافقة الطرفين المتعاقدين على ذلك، ويتم تعيين الرئيس المذكور في ظرف شهرين من تاريخ تعيين العضوين.

4- إذا لم يتم القيام بالتعيينات اللازمة خلال الفترات الزمنية المحددة في الفقرة (3) من هذه المادة، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية إجراء أية تعيينات لازمة. وإذا كان الرئيس مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين أو إذا تعذر عليه القيام بالمهام المذكورة يطلب من نائب الرئيس إجراء التعيينات اللازمة. وإذا كان نائب الرئيس مواطنا لأي من الطرفين المتعاقدين، أو إذا تعذر عليه القيام بالمهام المذكورة، فيطلب من عضو محكمة العدل الدولية التالي في الأسبقية، والذي يجب أن لا يكون مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين، إجراء التعيينات اللازمة.

5- تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات، وتكون تلك القرارات ملزمة للطرفين المتعاقدين. ويتحمل كل طرف تكاليف عضو هيئة التحكيم المعين من قبله وتمثيله في مداولات هيئة التحكيم. وتقتسم تكاليف رئيس هيئة التحكيم والتكاليف المتبقية الأخرى مناصفة بين الطرفين المتعاقدين. إلا انه يجوز للهيئة أن تقرر تحميل أحد الطرفين المتعاقدين القسط الأكبر من التكاليف، ويكون هذا القرار ملزما للطرفين. وتحدد هيئة التحكيم بنفسها الإجراءات الخاصة بها.

المادة (11)
حلول محل الدائن

1- إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو الجهاز المعين من قبله بعمل أية مدفوعات بموجب تعويض تم منحه فيما يتعلق بإستثمار في إقليم الطرف الآخر، وجب على الطرف المتعاقد الآخر الاعتراف بالحقوق المخولة للطرف المتعاقد الأول أو لجهازه المعين قانوناً أو بوثيقة قانونية تنفذ من قبله، وتشتمل على كافة حقوق ومطالبات الطرف الذى تم تعويضه، ويعترف بحق الطرف الأول أو الجهاز المعين من قبله في ممارسة تلك الحقوق وتنفيذ تلك المطالبات بمقتضى حق القيام مقام مواطنيه لذات المدى والحدود التى يمارسها الطرف الذي تم ضمانه أو تعويضه.

2- يحق للطرف المتعاقد الأول أو الجهاز المعين من قبله التمتع في كل الحالات بنفس المعاملة التى يتمتع بها الطرف الذي تم تعويضه بمقتضى هذه الإتفاقية وبالنسبة للإستثمار المعنى وعائداته المترتبة وذلك فيما يتعلق بالحقوق والديون المكتسبة بموجب الحقوق المخولة له وبالنسبة لأية دفعات تم إستلامها بموجب تلك الحقوق والديون.

3- أية دفعات يستلمها الطرف المتعاقد الأول أو الجهاز المعين من قبله بعملات غير قابلة للتحويل بمقتضى الحقوق والمطالبات المكتسبة ينبغي أن تكون متاحة للتصرف الحر من

قبل الطرف المتعاقد الأول لأغراض تغطية أية مصروفات تتم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (12)
تطبيق الأحكام الأخرى

إذا كانت أحكام القانون المطبق في أي من الطرفين المتعاقدين، أو كانت الإلتزامات بمقتضى القانون الدولي القائم في الوقت الحاضر أو التى تترتب بعد توقيع هذه الإتفاقية بالإضافة إلى أحكام الإتفاقية الحالية وتتضمن أحكام، عامة كانت أم محددة، تخول منح الإستثمارات الخاصة بالمستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر معاملة أكثر تفضيلا من المعاملة التى توفرها الإتفاقية الحالية، تعتبر تلك الأحكام غالبة على أحكام الإتفاقية الحالية الى مدى معاملتها الأكثر تفضيلاً.

المادة (13)
دخول حيز التنفيذ

يخطر كل طرف متعاقد الآخر بإستكمال الإجراءات الدستورية المطلوبة لدخول هذه الإتفاقية حيز النفاذ، وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ إستلام آخر الإخطارين من كل من الطرفين المتعاقدين بإستيفاء الإجراءات الدستورية اللازمة.

المادة (14)
مدة الإتفاقية وإنهاؤها

تبقى هذه الإتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات، وتبقى سارية المفعول بعد ذلك حتى مضى أثنى عشر شهراً من تاريخ تقديم إشعار خطى لإنهائها من قبل أي من الطرفين المتعاقدين الى الطرف الآخر. وفيما يتعلق بالإستثمارات التى تمت في أثناء سريان الإتفاقية، يشترط أن تستمر أحكام الإتفاقية المتعلقة بتلك الإستثمارات سارية المفعول لمدة عشر سنوات بعد تاريخ إنهاء الإتفاقية، دون الإخلال بعد ذلك بحق تطبيق أحكام القانون الدولي العام.

وإقراراً بما ورد أعلاه، قام الموقعان أدناه المفوضان حسب الأصول من قبل حكومتيهما المعنيتين بتوقيع هذه الإتفاقية.

حررت في المنامة بتاريخ 28 مايو 2014 من نسختين طبق الأصل، باللغات العربية والطاجيكية والإنجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية. وفي حالة الاختلاف بين النصوص يرجح النص الإنجليزي.

عن حكومة
مملكة البحرين

عن حكومة
جمهورية طاجيكستان

AGREEMENT

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF BAHRAIN

AND

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TAJIKISTAN

FOR THE

PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Kingdom of Bahrain, and the Government of the Republic of Tajikistan hereinafter referred to as the "Contracting Parties";

Desiring to create favourable conditions for greater investment by nationals and companies of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

Recognizing that the encouragement and reciprocal protection of such investments by an international agreement will be conducive to the stimulation of individual business initiatives and will increase prosperity in both States;

Have agreed as follows:

ARTICLE 1
DEFINITIONS

1.1 For the purposes of this Agreement:

(a) The terms "Contracting Party" and "the other Contracting Party", shall mean the Kingdom of Bahrain or the Republic of Tajikistan as the case may be.

(b) "investments" means every kind of asset utilised by investors of one Contracting Party as investments in accordance with the laws and regulations of the Contracting Party accepting the investment in its territory and in particular, though not exclusively, includes:

(i) movable and immovable property and any other property rights such as mortgages, liens or pledges and any other similar rights as defined in accordance with the laws and regulations of the Contracting Party in whose territory the property is situated;

(ii) shares in and stock and debentures of a company and any other form of participation in a company;

(iii) claims to money or to any performance under contracts having a financial value;

(iv) intellectual property rights, goodwill, technical processes and know-how;

(v) business concessions conferred by law or under contract, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources;

(c) "income from debt claims" means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures.

(d) "returns" means the amounts yielded by an investment and includes in particular, though not exclusively, profits, income from debt claims, capital gains, dividends, royalties and fees;

(e) "investor" means:

(i) natural person that is a citizen deriving their status as nationals of either Contracting Party or in that territory has permanent residency, who has been involved in the investment activity according to its applicable law;

(ii) corporations, firms or business associations incorporated or constituted under the law in force in either of the Contracting Parties;

(f) "territory" means:

(i) in the case of Bahrain the territory of the Kingdom of Bahrain as well as the maritime areas, seabed and subsoil over which Bahrain exercises, in accordance with international law, sovereign rights and jurisdiction;

(ii) in the case of Tajikistan the territory of the Republic of Tajikistan and, when used in the geographical sense, includes its territory, inland waters and the air space above them over which the Republic of Tajikistan may exercise its sovereign rights and jurisdiction, including the rights on exploration of the sub-soil and natural resources, in accordance with international law and where the laws of the Republic of Tajikistan apply;

1.2 For the purposes of this Agreement a change in the form in which assets are utilised as investments does not affect their character as investments provided that such a change does not contradict the Laws of the Contracting Party in the territory of which investments are made.

ARTICLE 2
PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

2.1 Each Contracting Party shall encourage and create favourable conditions for investors of the other Contracting Party to invest capital in its territory, and, subject to its right to exercise powers conferred by its laws and regulations, shall admit such capital.

2.2 Investments of investors of each Contracting Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party. Neither Contracting Party shall in any way impair by unreasonable or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory of investors of the other Contracting Party. Each Contracting Party shall observe any obligation it may have entered into with regard to investments of investors of the other Contracting Party.

ARTICLE 3
NATIONAL TREATMENT AND
MOST-FAVOURED-NATIONAL PROVISIONS

3.1 Neither Contracting Party shall in its territory subject investments or returns of investors of the other Contracting Party to treatment less favourable than that which it accords to investments or returns of its own investors or to investments or returns of investors of any third State.

3.2 Neither Contracting Party shall in its territory subject investors of the other Contracting Party, as regards their management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments, to treatment less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of any third State.

3.3 Unless specifically excepted, the treatment provided for in Articles 3.1 and 3.2 herein shall apply to the whole of this Agreement.

ARTICLE 4
COMPENSATION FOR LOSSES

4.1 Investors of one Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war or other armed conflict, revolution, state of national emergency, revolt, insurrection or riot in the territory of the latter Contracting Party shall be accorded by

the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, no less favourable than that which the latter Contracting Party accords to investors of any third State. Any resulting payments shall be freely transferable.

4.2 Without prejudice to Article 4.1 herein, investors of one Contracting Party who in any of the situations referred to in that Article suffer losses in the territory of the other Contracting Party resulting from:

(a) the requisitioning of their property by its forces or authorities; or

(b) the destruction of their property by its forces or authorities, which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation

shall be accorded restitution or adequate compensation. Any resulting payments shall be freely transferable.

ARTICLE 5
EXPROPRIATION

5.1 Investments of investors of either Contracting Party shall not be nationalised, expropriated, or subjected to procedures having effect as nationalisation or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for a public purpose relevant to the internal needs of that Party on a non-discriminatory basis and against prompt, adequate and effective compensation. Such compensation shall amount to the genuine value of the investment expropriated immediately before the expropriation or before the impending expropriation became public knowledge, whichever is the earlier, shall include a daily rate of compensation at a normal commercial rate until the date of payment, shall be made without delay, be effectively realisable and be freely transferable. The investor affected shall have a right under the law of the Contracting Party making the expropriation, to prompt review by a judicial or other independent authority of that Party of its case and of the valuation of its investment in accordance with the principles set out in this Article.

5.2 Where a Contracting Party expropriates the assets of a company which is incorporated or constituted under the law in force in any part of its territory, and in which investors of the other Contracting Party own shares, it shall ensure that the provisions of Article 5.1 herein are applied so as to guarantee prompt, adequate and effective compensation in respect of their investment to such investors of the other Contracting Party who are owners of those shares.

ARTICLE 6
TRANSFERS

6.1 Each Contracting Party shall permit all transfers related to an investment of an investor of the other Contracting Party be made freely and without delay. Transfers shall be made in a freely usable currency at the market rate of exchange prevailing on the date of transfer. Such transfers shall include:

(a) profits, dividends, income from debt-claims, capital gains, royalty payments, management fees, technical assistance and other fees and amounts derived from the investment;

(b) proceeds from the sale of all or any part of the investment, or from the partial or complete liquidation of the investment;

(c) payments made under a contract entered into by the investor or its investment, including payments made pursuant to a loan agreement;

(d) payments arising from the compensation for losses or expropriation; and

(e) payments pursuant to Article 9 herein.

6.2 Notwithstanding Article 6.1 herein, a Contracting Party may prevent a transfer through the equitable, non-discriminatory and good faith application of its laws in the following cases:

(a) bankruptcy, insolvency or the protection of the rights of creditors;

(b) issuing, trading, or dealing in securities;

(c) criminal or administrative violations;

(d) reports of transfers of currency or other monetary instruments; or

(e) ensuring the satisfaction of judgments in judicial proceedings.

6.3 In case of a serious balance of payments difficulty or of a threat thereof, a Contracting Party may temporarily restrict transfers provided that such a Contracting Party implements measures or a programme in accordance with the Articles of Agreement of the International Monetary Fund and that do not exceed those necessary to deal with the circumstances

described in this paragraph. These restrictions should be imposed on an equitable, non-discriminatory and in a good faith basis, and be notified to the other Contracting Party.

ARTICLE 7
EXCEPTIONS

The provisions of this Agreement relating to treatment not less favourable than that accorded to the investors of either Contracting Party or of any third State shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:

(a) any existing or future customs union, free trade area or regional co-operation organisation or similar international agreement to which either of the Contracting Parties is or may become a party; or

(b) any international agreement or arrangement, or any domestic legislation, relating wholly or mainly to taxation.

ARTICLE 8
SCOPE OF APPLICATION

The present Agreement shall apply to investments in the territory of one Contracting Party, made in accordance with its national laws and regulations, by investors of the other Contracting Party, whether prior to or after the entry into force of this Agreement. However, the Agreement shall not apply to disputes that have arisen before its entry into force.

ARTICLE 9
SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN A CONTRACTING PARTY AND AN INVESTOR OF THE OTHER CONTRACTING PARTY

9.1 For the purpose of solving disputes with respect to investments between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party, consultations will take place between the parties concerned with a view to solving the case, as far as possible, amicably.

9.2 If these consultations do not result in a solution within three months from the date of request for settlement, the investor may submit the dispute, at his choice, for settlement to:

(a) the competent court of the Contracting Party in the territory of which the investment has been made; or

(b) the International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID) provided for by the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of the other States, done at Washington, on March 18, 1965; or

(c) an ad-hoc arbitral tribunal, which, unless otherwise agreed upon by the parties to the dispute, shall be, established under the arbitration rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL).

9.3 Each Contracting Party hereby consents to the submission of an investment dispute to international conciliation or arbitration [and that any arbitral award shall be final and binding upon the parties to the dispute.

9.4 The Contracting Party, which is a party to the dispute, shall, at no time whatsoever during the procedures involving, investments disputes, assert as a defence its sovereign immunity.

ARTICLE 10
DISPUTES BETWEEN THE CONTRACTING PARTIES

10.1 Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement should, if possible, be settled through diplomatic channels.

10.2 If a dispute between the Contracting Parties cannot be settled through diplomatic channels, in three months after receiving writing notice, it shall upon the request of either Contracting Party be submitted to an arbitral tribunal.

10.3 Such an arbitral shall be constituted for each individual case in the following way. Within two months of the receipt of the request for arbitration, each Contracting Party shall appoint one member of the tribunal. Those two members shall then select a national of a third State who on approval of the two Contracting Parties shall be appointed Chairman of the tribunal. The Chairman shall be appointed within two months from the date of appointment of the other two members.

10.4 If within the periods specified in Article 10.3 herein the necessary appointments have not been made, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to make any necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented

from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or if he too is prevented from discharging the said function, the Member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

10.5 The arbitral tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be binding on both Contracting Parties. Each Contracting Party shall bear the cost of its own member of the tribunal and of its representation in the arbitral proceedings; the cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The tribunal may, however, in its decision direct that a higher proportion of costs shall be borne by one of the two Contracting Parties, and this award shall be final and binding on both Contracting Parties. The tribunal shall determine its own procedure.

ARTICLE 11
SUBROGATION

11.1 If one Contracting Party or its designated agency makes a payment under an indemnity given in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognise the assignment to the former Contracting Party or its designated agency by law or by local transaction of all the rights and claims of the party indemnified and that the former Contracting party or its designated agency is entitled to exercise such rights and enforce such claims by virtue of subrogation, to the same extent as the party indemnified.

11.2 The former Contracting Party or its designated agency shall be entitled in all circumstances to the same treatment in respect of the rights and claims acquired by it by virtue of the assignment and any payments received in pursuance of those rights and claims as the party indemnified was entitled to receive by virtue of this Agreement in respect of the investment concerned and its related returns.

11.3 Any payments received in non-convertible currency by the former Contracting Party or its designated agency in pursuance of the rights and claims acquired shall be freely available to the former Contracting Party for the purpose of meeting any expenditure incurred in the territory of the latter Contracting Party.

ARTICLE 12
APPLICATION OF OTHER RULES

If the laws of either Contracting Party, or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to the present Agreement contain rules, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by the present Agreement, such rules shall, to the extent that they are more favourable, prevail over the present Agreement.

ARTICLE 13
ENTRY INTO FORCE

Each Contracting Party shall notify the other of the completion of the constitutional formalities required for the entry into force of this Agreement. This Agreement shall enter into force on the date of the receipt of the latter of the two notifications by which the two Contracting Parties shall officially have communicated to each other that their respective ratification procedures have been completed.

ARTICLE 14
DURATION AND TERMINATION

This Agreement shall remain in force for an initial period of ten years. Thereafter it shall continue in force until the expiration of twelve months from the date on which either Contracting Party shall have given written notice of termination to the other Contracting Party. In respect of investments made whilst this Agreement is in force, its provisions shall continue in effect with respect to such investments for a period of ten years after the date of termination and without prejudice to the application thereafter of the rules of general international law.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned and duly authorised representatives of their respective Governments have signed this Agreement.

Done in duplicate at Manama this 28 day of May 2014, in the Arabic, Tajik and English Languages, all three texts being equally authentic. In case of divergence between the texts, the English text shall be the operative one.

FOR THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF BAHRAIN

FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TAJIKISTAN